الأمم المتحدة

A/AC.257/27/Add.5

الجمعية العامة

Distr.: General
20 September 2001
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية

الدورة الثالثة المستأنفة

١٥ - ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

البند ٢ من جدول الأعمال

استعراض مدخلات العملية التحضيرية الموضوعية والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية

مذكرات تقنية

مذكرة من الأمين العام

إضافة

المذكرة التقنية رقم ٥: المقترحات القائمة بشأن العمليات المحسنة أو الجديدة الخاصة بإعادة هيكلة الديون على نحو منسق (منع مشاكل الديون ومعالجتها) بغية استدامة النمو ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية*

* تولى تنسيق إعداد هذه المذكرة التقنية إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. كما ساهم في أعدادها بصفة شخصية موظفون من الكيانات التالية: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والعديد من المنظمات غير الحكومية ومؤسسات قطاع الأعمال.

061101 051101 01-54599 (A)
0154599

أولا – مقدمة

١ – تبدأ العملية التقليدية لأي محاولة منظمة للخروج من أزمة للدين الخارجي بقيام حكومة البلد الذي يعاني من هذه الأزمة باعتماد برنامج للتكيف الاقتصادي الكلي بهدف استعادة الاستقرار والنمو في مستهل الأزمة. وتكون هذه العملية مصحوبة بتمويل دولي مؤقت (والذي ربما يشتمل على التجديد القصير الأجل للالتزامات الخارجية التي حلّ أجل الوفاء بها، و/أو تجميع المتأخرات بالنسبة لفئات معينة من الدائنين، فضلا عن توفير مصادر جديدة للإقراض المتعدد الأطراف). وعادة ما يجري التفاوض، في الوقت المناسب، مع مختلف فئات الدائنين بشأن إعادة تشكيل و/أو إعادة تمويل المتأخرات المتراكمة إضافة إلى مدفوعات خدمة الدين في المستقبل.

٢ – ومجموعات الدائنين الرئيسية هي المصارف الخاصة (التي تقوم بإعادة التفاوض في ''لجان استشارية'' مخصصة أو ''نوادي لندن'')، وحاملي الأسهم (بلا محفل محدد)، والجهات الدائنة الثنائية الرسمية (بدءا من ''نادي باريس'' لكبار الدائنين، والذي تديره الخزانة الفرنسية)، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف (ولا تُعالج الالتزامات المتعلقة بهذه المؤسسات إلاّ في أشد الحالات). وعادة ما تعمل حكومات البلدان التي تواجه أزمات للدين بصورة وثيقة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتتلقى الدعم المالي منهما خلال عملية الخروج من أزمة الدين، بالتعاون غالبا مع مصرف التنمية الإقليمي ذي الصلة. وفي الحالات التي اعتبرت ''ذات أهمية من حيث النظم''، قامت حكومات البلدان الرئيسية أيضا توفير مصادر تمويل كبيرة.

٣ – وتتراوح الخيارات المتعلقة بإعادة هيكلة الديون الفردية بين إعادة جدولة مدفوعات خدمة الدين وتخفيض رسوم الفائدة واستبدال شكل ما من أشكال التزامات الدين بشكل آخر بقيمة اسمية أقل، وقيام الدائن مباشرة بالإلغاء الكلي أو الجزئي لأحد الالتزامات المتعلقة بالدين[١]. وهناك مشكلة رئيسية في هذا الصدد يتعين حلها، ألا وهي أنه ينبغي لعمليات التفاوض المتعددة الجوانب التي يتم من خلالها الخروج من أزمة الدين أن تصل بالبلد في نهاية هذه الممارسة إلى جدول زمني عام ''يتمتع بمقومات الاستمرار'' فيما يتعلق بخدمة الدين[٢].

٤ – وتتضمن هذه المذكرة ''المقترحات القائمة'' التي نوقشت مؤخرا في واحد أو أكثر من المحافل الحكومية الدولية بشأن كيفية إصلاح عملية إعادة هيكلة الديون أو استبدالها بعملية أخرى (أو كيفية تنظيم التدابير الوقائية)، مع التشديد على الروابط بين المدينين والدائنين والمجتمع الدولي. ويرد أيضا في نهاية هذه المذكرة ثبت بآخر الدراسات والمنشورات التي تتضمن هذه المقترحات وغيرها[٣].

ثانيا – المقترحات

تعزيز المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرات الأخرى من أجل البلدان المنخفضة الدخل

٥ – وضع المجتمع الدولي برنامجا خاصا لمعالجة الدين الخارجي لمجموعة من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتي جرى تحديدها على اعتبار أنها تتطلب مساعدة تفوق وتتجاوز المساعدة المتاحة لغيرها من البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وترد أدناه المقترحات التي قدمت لتعزيز الصيغة الحالية من البرنامج، والمعروفة باسم المبادرة المعززة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون''[٤].

٦ – وفي قرار الجمعية العامة ٥٥/١٨٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، والمعنون ''تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية''، ناقشت الجمعية العامة، في جملة أمور، كيفية تنفيذ المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقامت، على وجه الخصوص، بما يلي:

- شددت على أهمية توخي المرونة في مواصلة تنفيذ المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مع مراعاة توفير قدر كبير من التخفيف المؤقت للديون خلال الفترة الفاصلة بين مرحلة اتخاذ القرار ومرحلة الإنجاز، مع المراعاة الواجبة لأداء البلدان المعنية في مجال السياسة العامة بطريقة تقوم على الشفافية والمشاركة التامة من جانب البلدان المدينة، لأغراض منها تحديد مرحلة الإنجاز العائمة، كما شددت في هذا الصدد على أهمية ورقات استراتيجية الحد من الفقر المنبثقة عن البلدان (الفقرة ٦)؛

- ولاحظت أهمية أن يواصل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي جهودهما الرامية إلى تعزيز الشفافية والنزاهة في تحليل مدى القدرة على تحمل الديون، ولاحظت أيضا أهمية التعاون مع البلدان المدينة من أجل الحصول على المعلومات اللازمة (الفقرة ٨)؛

- ورحبت بالإطار المقترح لتعزيز الصلة بين تخفيف عبء الديون والقضاء على الفقر، وشددت على ضرورة مواصلة التنفيذ المرن لهذا الإطار، مع التسليم بأن مرحلة اتخاذ القرار يمكن بلوغها على أساس انتقالي بالاتفاق على ورقة مؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر، علما بأن ورقات استراتيجية الحد من الفقر ينبغي أن تكون جاهزة عند بلوغ مرحلة اتخاذ القرار، لكنه في جميع الأحوال يتعين تحقيق تقدم ملموس في تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر عند بلوغ مرحلة الإنجاز (الفقرة ٩)؛

- وأكدت على ضرورة أن تكون برامج الحد من الفقر، المتصلة بتنفيذ المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، نابعة من الأقطار ومعدة وفقا لأولويات وبرامج البلدان المؤهلة بموجب المبادرة، وشددت على أهمية الاضطلاع بعملية للمشاركة تشمل المجتمع المدني في هذا الصدد الفقرة (١٠)؛

- وشددت على أهمية إقامة تحالفات مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في جميع البلدان لكفالة تنفيذ التصريحات الواعدة بالإعفاء من الديون في أسرع وقت ممكن الفقرة (١١).

٧ - وعقب اجتماع مشترك عقد في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١ بين كل من اللجنة النقدية والمالية الدولية التابعة لصندوق النقد الدولي، ولجنة التنمية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، صدر بلاغ تناول الأبعاد الإضافية لتنفيذ المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي البلاغ، قام أعضاء اللجنتين بما يلي:

- أكدوا أهمية أن تبرهن البلدان على التزامها القوي ببرامج الإصلاح، وأعادوا تأكيد إمكانية توخي المرونة، على أساس كل حالة على حدة فيما يتعلق بمتطلبات سجل المتابعة حيثما توجد هذه الأوضاع. وفي حين سلموا بالاحتياجات الخاصة التي تواجه دائني بلدان معينة من البلدان النامية والمنخفضة الدخل التي تمر بمرحلة انتقالية، فقد حثوا أيضا جميع المانحين والدائنين على المشاركة في تخفيف الديون على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والوفاء بالتزاماتهم بالدعم المالي (الفقرة ٤)؛

- واتفقوا على أنه ينبغي لدى بلوغ مرحلة الإنجاز، إجراء تحليل واف ومناقشة شاملة للتوقعات المتعلقة بالقدرة على تحمل الدين في الأجل الطويل. واتفقوا بصورة عامة على أهمية قيام البلدان الفقيرة المثقلة بالديون برصد حالة ديونها بصورة منتظمة، بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بما في ذلك ما بعد مرحلة الإنجاز. وأعادوا تأكيد الإبقاء على الخيار المتعلق بالنظر في إتاحة المزيد من تخفيف الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وذلك في الظروف الاستثنائية التي تتسبب فيها عوامل خارجية في إحداث تغييرات أساسية في ظروف بلد ما (الفقرة ٧)؛

- واتفقوا على أهمية مواصلة التركيز الشديد على الأداء، بما في ذلك توخي الشفافية في النفقات العسكرية، بما يكفل استخدام المبالغ المخصصة لتخفيف عبء الدين من أجل الحد من الفقر، وعدم تحويلها إلى الإنفاق العسكري. واتفقوا على أن إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يتمتع بالمرونة الكافية لاستيعاب الظروف الخاصة التي تواجه البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في مراحل ما بعد الصراع، بما في ذلك ما يتعلق بفترة سجل المتابعة، في حالة حدوث تقدم كبير صوب تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وفي مجالات الإدارة وبناء القدرات والرصد (الفقرة ١٠).

٨ - وفي الاجتماع الرابع لوزراء مالية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، المعقود في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ في لندن، اتفق وزراء ٢٥ بلدا من هذه البلدان على مجموعة من المقترحات لمعالجة ''المشاكل المشتركة التي تتطلب حلولا عاجلة إذا كان للمبادرة الثانية المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (وهي تسمية أخرى يشيع استخدامها للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون) أن تحقق هدفها المراد المتمثل في الحد من الفقر في الأجل الطويل''[٥]. والمقترحات الموجهة نحو هذه العملية والتي تتجاوز ما سبقت الإشارة إليه من مقترحات تشمل ما يلي:

- جرى حث المجتمع المالي الدولي، في جملة أمور، على التعجيل بتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالتخفيف المؤقت (من جانب جميع الدائنين، ولكن على وجه الخصوص من جانب الدائنين المتعددي الأطراف ونادي باريس)، على نحو يكفل توفير تخفيف العبء المالي عقب مرحلة اتخاذ القرار مباشرة تمشيا مع التوقعات العامة التي أثارتها المبادرة الثانية؛

- جرى حث جميع الدائنين على التعجيل بمساهماتهم إلى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وزيادتها، من خلال تحقيق تقدم سريع بشأن حالة تخفيف عبء الديون من جانب الحكومات غير الأعضاء في نادي باريس، ومن خلال عقد مؤتمر دولي لهؤلاء الدائنين، وإنشاء نوافذ أو صناديق خاصة لتسوية ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستحقة لبلدان أخرى من هذه الفئة أو بلدان المؤسسة الإنمائية دون غيرها[٦] وذلك عن طريق عمليات إعادة شراء الدين التي تمول بموارد من داخل النظام المتعدد الأطراف؛ وعن طريق التعجيل بالجهود الرامية إلى تخفيف عبء الدين بصورة كافية إزاء صغار الدائنين المتعددي الأطراف؛ وعن طريق توفير الدعم في مجال بناء القدرات للدائنين المتعددي الأطراف على نحو يكفل قيامهم بشكل سليم بتحليل وتفسير منهجيات تخفيف عبء الدين بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ وعن طريق توفير الدعم القانوني والسياسي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في التصدي للدعاوى القانونية التي يرفعها الدائنون التجاريون الذين لم يشاركوا في عمليات خفض الديون التجارية؛

- وبالإضافة إلى ذلك جرى حث المجتمع الدولي، في جملة أمور، على الاعتراف بأن عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر كانت بمثابة تجربة تعلم منها الجميع، بما في ذلك شركاء التنمية، وأنه ينبغي التعجيل بعملية التعلم هذه، لبلوغ التوقعات الشعبية الكبيرة للحد من الفقر الشديد في معظم البلدان؛ ومعرفة ونقل أهم الدروس المستفادة من الخبرات في مجال التنفيذ ومن المعارف الدولية الجديدة (أوسع نطاق ممكن من المصادر)، من أجل تحسين ورقات استراتيجية الحد من الفقر بصورة منتظمة؛ وتجنب مواصلة التأخير في بلوغ مراحل الإنجاز، من خلال تبسيط وتيسير عملية التشاور الخاصة بورقات استراتيجية الحد من الفقر، بحيث تركز على القضايا الرئيسية؛ ودعم الجهود التي تبذلها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، للقيام بدور قيادي في التنسيق بين الجهات المانحة وذلك بتشجيع جميع المانحين

الرئيسيين على تركيز دعمهم على برامج المعونة من أجل الحد من الفقر؛ وتوفير موارد أكبر من أجل بناء القدرات على الحد من الفقر لدى الأجهزة الإدارية والمجتمعات المدنية في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على نحو يكفل قيادة هذه البلدان لعملية الحد من الفقر[٧]؛

- وأكد الوزراء أهمية مواصلة تنظيم وتبادل الخبرات فيما بين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على الصعيدين التقني والسياسي، وحثوا على مواصلة التعجيل بانهاء المركزية من جانب جميع المؤسسات الدولية من خلال نقل المهام إلى الشركاء الإقليميين.

٩ - واعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في لوساكا، في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠١ ''مبادرة أفريقية جديدة'' (OAU, 2001)، التي تضمنت مبادرة جديدة للديون الأفريقية (الفقرة ٥٤-٧ ط)، تهدف إلى التوسع في عمليات تخفيف عبء الدين بما يتجاوز المستويات الراهنة. ووفقا لهذه المبادرة، ستقوم البلدان بالتعامل مع آليات تخفيف عبء الدين - المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونادي باريس - قبل أن تسعى إلى ذلك عن طريق المبادرة الأفريقية، وهو الأمر الذي سيتطلب وجود استراتيجيات متفق عليها للحد من الفقر، واستراتيجيات متعلقة بالديون، والمشاركة في المبادرة المتعلقة بالإدارة الاقتصادية وإدارة الشركات (الفقرة ٥٤-٢ من المبادرة الأفريقية الجديدة) على نحو يكفل قدرة البلدان على استيعاب الموارد الزائدة. وجرى تحديد الإجراءات التالية:

- سيسعى رؤساء دول المبادرة الأفريقية إلى تأمين التوصل إلى اتفاق، يتم التفاوض بشأنه مع المجتمع الدولي، لتوفير المزيد من موارد تخفيف عبء الديون على البلدان المشتركة في المبادرة الأفريقية، استنادا إلى المبادئ المحددة أعلاه؛
- ستقوم قيادة المبادرة الأفريقية بإنشاء منتدى يمكن في إطاره للبلدان الأفريقية تقاسم الخبرات وتعبئة الجهود من أجل تحسين استراتيجيات تخفيف عبء الديون. وستقوم هذه البلدان بعملية لتبادل الأفكار ربما تفضي إلى إنهاء عملية الإصلاح والتأهيل في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

١٠ - وفي برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا (مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، ٢٠٠١) المعقود في بروكسل في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١، وافقت أقل البلدان نموا وشركاؤها في التنمية على اتخاذ إجراءات وفق المبادئ التالية:

- إجراءات أقل البلدان نموا: اتخاذ إجراء مشترك مع شركائها الإنمائيين فيما يتعلق بحالة الديون، بما في ذلك إجراء تقييم شامل لمشاكلها الخاصة بالديون وقدرتها على تحمُّل الديون (الفقرة ٨٧ '١' (د))؛ ومواصلة وتكثيف الجهود الرامية إلى تحسين القدرة على إدارة الديون بطرق من بينها التشاور بانتظام مع الدائنين والشركاء الإنمائيين بشأن مشكلة الديون (الفقرة ٨٧ '١' (هـ))؛
- إجراءات الشركاء الإنمائيين: استعراض ومواصلة رصد قدرة أقل البلدان نموا على تحمُّل ديونها في المحافل المناسبة على أساس معايير موضوعية وتحليل يتسم بالشفافية (الفقرة ٨٧ '٢' (ط))؛ وتقديم المساعدة بصورة نشطة لأقل البلدان نموا من أجل بناء قدراتها في مجال إدارة الديون (الفقرة ٨٧ '٢' (ي)).

١١ - وفي تقرير الأمين العام المقدم إلى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، (الأمم المتحدة (FfD.2000)) سلَّط الأمين العام الضوء على إحدى الحالات الصعبة بوجه خاص التي تتعرض لها أحيانا البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون حيث قال:

قد تجد البلدان المنخفضة الدخل ذات الاقتصادات الهشة نفسها عاجزة عن خدمة التزامات الديون في بعض الظروف أيا كانت مهارة إدارتها الاقتصادية. وقد تشمل هذه الظروف الكوارث الطبيعية أو الاقتصادية (مثل حدوث هبوط كبير في أسعار سلع التصدير أو الصدمات الأخرى في معدلات التبادل التجاري). وفي تلك الظروف، قد يستدعي الأمر اتخاذ تدابير خاصة لتخفيف عبء التزامات خدمات الديون بل لإلغائها. ولذلك، ينبغي أيضا النظر في اتخاذ خطوات لتأجيل الديون أو حتى لإلغائها في الحالات الاستثنائية وعند الاقتضاء (الفقرة ١١٨)[٨]. وقد نُظر في هذه المسألة في الدورتين الثانية والثالثة للجنة التحضيرية (انظر الأمم المتحدة (FfD, 2001a and 2001b)).

١٢ - ورحبت لجنة حقوق الإنسان (الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، ٢٠٠١، الفقرة ١) مؤخرا بالتقرير الذي قدمه خبيرها المستقل عن آثار سياسات التكيف الهيكلي والديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (Cheru, 2001). ومن بين ما أوصى به التقرير أن يقوم المجتمع الدولي بما يلي:

عدم الربط بين تخفيف الدين في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين من ناحية وعملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر من ناحية أخرى. فسيطرة البلدان الحقيقية على أطر الحد من الفقر لا يمكن أن تتحقق إلا برفع عنصر ''المشروطية'' عن كاهل الحكومات ذات الأوضاع الهشة، وهو ما ينبغي أن يفعله صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومن شأن ربط عملية تخفيف الدين بإعداد ورقات الاستراتيجية إلغاء ''ذاتية'' البلدان في التقدم بأطر تربط ربطا واضحا بين السياسات الاقتصادية الكلية من ناحية وأهداف الحد من الفقر من ناحية أخرى. ... وينبغي الاكتفاء بشرط واحد هو أن تنشئ البلدان التي تتلقى إعانة على دينها إطارا مستقلا، من نوع خطة العمل للحد من الفقر في أوغندا، لتوجيه الموارد المفرج عنها لخدمة التنمية الاجتماعية. ويكون من مهمة هذا الكيان إدارة صندوق إعانة الدين، ويفضل أن يكون الكيان هيئة مستقلة غير حكومية. وينبغي لهذه الهيئة أن تلتزم بقواعد هامة ... ضمانا لعدم تمكن الحكومات من سحب أية أموال من صندوق إعانة الدين لأغراض أخرى ليست إنتاجية. ويتولى الإشراف على هذا الكيان المستقل إحكاما للمساءلة المالية والبرنامجية لجنة توجيهية تتألف من ممثلين للمنظمات غير الحكومية والحكومة وجماعة المانحين (الفقرة ٤٧ (أ)).

مقترحات بشأن إقامة ارتباط بين البلدان المدينة ودائنيها[٩]

١٣ - في السنوات الأخيرة، أصبحت عملية التفاوض التي يقوم بها أي بلد من أجل تسوية ديونه عملية أكثر تعقيدا بالنظر إلى التطورات السريعة الحادثة في الأسواق المالية الدولية وتزايد فرص الاستفادة من الصكوك المالية التي يتم التعامل بها في تلك الأسواق، علاوة على تحرير الحسابات الرأسمالية للاقتصادات الناشئة، الأمر الذي ضاعف من أنواع التمويل الخارجي التي يمكن أن تعتمد عليها شركاتها ومصارفها فضلا عن الحكومة ذاتها. وقد حفز ذلك إلى عدد من المقترحات بشأن كيفية التفاوض حول تسوية دين من الديون في حالة نشوب أزمة.

١٤ - وتوصي الجمعية العامة بالاستفادة على أتم وجه من الآليات القائمة والمبادئ المحددة في قرارها ٥٥/١٨٤ الذي قامت فيه الجمعية العامة بما يلي:

- دعت إلى اتخاذ إجراءات متضافرة على كل من الصعيد الوطني والدولي لمعالجة مشاكل ديون البلدان النامية المتوسطة الدخل بشكل فعال من أجل حل المشاكل المحتملة الطويلة الأجل المتعلقة بقدرة تلك البلدان على تحمل الديون، عبر تدابير متنوعة لمعالجة الديون، منها، حسب الاقتضاء، الآليات القائمة المنظمة لتخفيض الديون، وشجعت جميع الدائنين، من القطاعين العام والخاص، والبلدان المدينة على الاستفادة بأقصى ما يمكن وحيثما يقتضي الأمر من آليات تخفيض الديون (الفقرة ١٨)؛
- أقرت بحاجة البلدان إلى مواصلة العمل مع الدائنين، حتى في حالة مواجهة مشكلة ديون، بغية تيسير استمرار الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، وحثت الدائنين والحكومات، إذا حالت ظروف استثنائية مؤقتا دون وفاء بلد ما بالتزاماته بخدمة ديونه، على العمل معا بطريقة شفافة وحسنة التوقيت من أجل الوصول إلى حل منظم وعادل لمشكلة تسديد الديون، بما في ذلك النظر في ترتيبات لتجميد الديون بصورة مؤقتة في حالات استثنائية (الفقرة ١٩).

١٥ - وفي الحالات التي يستأثر فيها الدائنون من القطاع الخاص بجزء أكبر من الدين الخارجي لبلد ما، يتمثل أحد النهوج الرامية إلى معالجة أنجع لأزمات الديون في استحداث آلية أو إطار يمكن من خلالهما الدخول في حوار مستمر بين الدائنين من القطاع الخاص والحكومة. ومن شأن هذه الآلية أن تساعد في منع حدوث الأزمة، وعلى تذليل حلها حال حدوثها. وقد قُدمت مقترحات محددة في هذا الصدد.

١٦ - وقدم وزراء مالية مجموعة السبعة، في تقريرهم الأخير الذي بعثوا به من روما إلى رؤساء دول وحكومات مجموعة السبعة (Group of 7, Finance Ministers, 2001) توصيات بمواصلة العمل من أجل وضع إطار لمشاركة القطاع الخاص، وهو التقرير الذي أيده في وقت لاحق مؤتمر القمة المعقود في جنوة (Group of 7, Heads of State and Government, 2001، الفقرة ١٢). وفي ذلك التقرير قام وزراء المالية بما يلي:

- شددوا على أهمية تقاسم المعلومات وتعزيز الحوار بين البلدان ودائنيها من القطاع الخاص، سواء خلال الفترات العادية أو حينما تواجه هذه البلدان ضغوطا طارئة في حسابها الخارجي، وشجعوا البلدان على إنشاء آليات لدعم إقامة حوار مع الدائنين، ودعوا الصندوق إلى دعم هذه العملية (الفقرة ١٢)؛
- اتفقوا على أهمية الشروط المتعلقة بالعمل الجماعي من أجل حل الأزمات بأسلوب منظم (الفقرة ١٢)؛
- رحبوا بموافقة صندوق النقد الدولي على المضي قدما في الأعمال المتعلقة بوضع إطار لمشاركة القطاع الخاص.... وهناك، بوجه خاص، حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق أمور منها:
  - تعزيز العلاقة وزيادة التنسيق بين صندوق النقد الدولي ونادي باريس في عملية تقييم مستوى ونطاق مشاركة الدائنين من القطاع الخاص في عمليات إعادة هيكلة الديون، لا سيما فيما يتعلق بالمساواة في المعاملة من جانب الدائنين الرسميين والدائنين من القطاع الخاص (الفقرة ١٣)؛
  - ضمان خضوع جميع البرامج للرصد والتقييم بأثر رجعي وعلى نحو يتسم بالشفافية بغرض تقييم مشاركة القطاع الخاص في ضوء الافتراضات المطروحة في البرنامج (الفقرة ١٣).

١٧ - ''وشروط العمل الجماعي'' في اتفاقات السندات المشار إليها أعلاه تحدد الاشتراطات المتعلقة بتغيير الشروط المالية للسند، مثل النسبة المئوية لعدد حاملي السندات اللازمين للموافقة على التغيير. وقد تناول الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، بالتفصيل، جدوى هذه الأحكام، على النحو التالي:

تعنى أهم المسائل المعلقة في المناقشات الجارية عن الهيكل المالي الدولي الجديد بكيفية ''إشراك'' القطاع الخاص. ... ويمكن تحديد بعض العناصر المساعدة للتوصل إلى حل. إذ يجب أن يكون للسندات شروط للعمل الجماعي تسمح لأغلبية حاملي السندات المؤهلين بالموافقة على إدخال تغييرات على شروط الدفع. وتتضمن معظم السندات الصادرة في لندن مثل هذه الأحكام التي تخلوا منها السندات الخاضعة لقانون نيويورك. وينبغي لبلدان صناعية رئيسية أخرى أن تنضم إلى كندا والمملكة المتحدة في إدخال مثل هذه الشروط في السندات التي تصدرها لتمهيد السبيل نحو اعتمادها من قِبَل الأسواق الناشئة (الأمم المتحدة، الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية (سيديبو، ٢٠٠١) التقرير التقني للفريق الرفيع المستوى، الفرع ٣، الفقرة الثانية عشرة).

١٨ - وفيما يتعلق بالإطار اللازم لوضع مشاركة القطاع الخاص موضع التنفيذ، فإن وزراء الفريق الحكومي الدولي لمجموعة الأربعة والعشرين، في بيانهم المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠١ (الفريق الحكومي الدولي لمجموعة الأربعة والعشرين، ٢٠٠١، الفقرة ١١):

شددوا على الدور الحفاز الذي يقوم به كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في حل الأزمات المالية بطرق يمكن أن تساعد بشكل فعال في إشراك القطاع الخاص.... وهم إذ يرحبون بالأعمال الجارية لإشراك القطاع الخاص... يشددون على ضرورة الحفاظ على النهج التطوعي الذي تتحمل الدول الأعضاء في إطاره المسؤولية النهائية عن التفاوض مع دائنيها من القطاع الخاص.

١٩ - وقامت الجمعية العامة، في قرارها ١٨٦/٥٥، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، والمعنون ''نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية'' قامت الجمعية العامة بما يلي:

أكدت من جديد ضرورة النظر في وضع أطر عمل مناسبة لمشاركة القطاع الخاص في درء الأزمات المالية وحلها، بما في ذلك ضرورة تنفيذ وزيادة صقل الإطار الذي وضعته اللجنة الدولية المعنية بالمسائل النقدية والمالية في اجتماعها المعقود في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (والذي زادته تطويرا في اجتماعها المعقود في براغ في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠)، وأبرزت أهمية التوزيع العادل لتكلفة عمليات التكيف، بين القطاعين العام والخاص وبين المدينين والدائنين والمستثمرين، فيما يتعلق بجملة أمور منها العمليات التي تتسم باستدانة عالية، فضلا عن النظر، في الحالات الاستثنائية، في ترتيبات تجميد الديون (الفقرة ٢٢).

٢٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أنشأ صندوق النقد الدولي الفريق الاستشاري لأسواق رأس المال الذي يوفر قناة مباشرة للاتصال بين الصندوق والقطاع المالي الدولي الخاص. ومن أول الإجراءات التي اتخذها الفريق إنشاء فريق عامل مشترك من موظفي صندوق النقد الدولي وقطاع الأموال

للنظر في نهج موحد للأخذ به إزاء الشواغل المذكورة أعلاه والتي أثارها كل من القطاع الخاص والحكومات. وسيشجع ذلك حكومات البلدان المدينة على إنشاء وتعزيز ''برامج العلاقات الاستثمارية''.

٢١ - وقدم الفريق العامل تقريرا إلى الفريق الاستشاري في اجتماعه الثاني المعقود في هونغ كونغ، المنطقة الإدارية الخاصة التابعة للصين، في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١، حيث أوصى الفريق الاستشاري بقوة بنشر تقرير الفريق العامل (صندوق النقد الدولي، IMF, 2001a)، وهي التوصية التي وافق عليها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي. ومع أن التوصيات بالغة التفاصيل، فإن مجال تركيزها الرئيسي يمكن استخلاصه من المقتطف التالي:

> يقوم إنشاء علاقات سليمة بين السلطات والمشاركين في الأسواق على الحفاظ على حوار بناء بين الجانبين سواء في أوقات العسر أو في أوقات اليسر. وفي هذا السياق، فإن دعم العناصر السيادية رفيعة المستوى لراسمي السياسات والتزامها ومشاركتها الفعالة هي شرط لا غنى عنه لقيام البلدان بوضع برامج العلاقات مع المستثمرين (الفقرة ٢٢٩)؛ وينبغي لهذه البرامج أن تتيح إقامة حوار تطلعي صريح ومحدد وملائم من حيث الوقت. ... وبصورة أكثر تحديدا، ينبغي لبرامج العلاقات مع المستثمرين أن تقوم على الافتراض بأن السلطات راغبة في الاشتراك في مناقشات مفتوحة وصريحة مع أصحاب المصالح في مجتمع المستثمرين، وأنها مستعدة لأن تشارك بما لديها من معلومات هامة واستراتيجية تكون لها أهميتها بوجه خاص بالنسبة للمستثمرين بصورة سريعة وملائمة من حيث الوقت. ومن شأن التعميمات السطحية والتقييمات المغالى في تفاؤلها ألا تفيد أوساط المستثمرين، وستقلل من استخدامهم لبرامج العلاقات مع المستثمرين لدى اتخاذ قرارات تتعلق بالاستثمار (الفقرة ٢٣).

٢٢ - ومن أجل إعادة بناء الثقة في أسواق السندات بالاقتصادات الناشئة، ولوضع مبادئ راسخة للحد من عدم اليقين، عُقدت ''مائدة مستديرة'' لمتخصصين ماليين في مجلس العلاقات الخارجية واقترحت مجموعة من المبادئ لإعادة تشكيل السندات السيادية. ونظر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في المقترحات، وهي الأولى من نوعها، في اجتماعه المعقود في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

٢٣ - وجوهر هذه الاقتراحات هي أنه إذا كانت حكومة ما في حالة إعسار أو على وشك التعرض لهذه الحالة، ينبغي لها الدخول في حوار رسمي مع جميع دائنيها. وسيقوم الدائنون الرئيسيون من القطاع الخاص بتشكيل ''لجنة توجيهية مخصصة''، ويمكن أن تنبثق عنها لجان فرعية تضم مجموعات معينة من الدائنين من أجل حاملي السندات بوجه خاص. ويتوقع من الحكومة أن تتعاون بشكل مباشر ووثيق مع اللجنة التوجيهية التي ستقوم أيضا بالتشاور مع نادي باريس بسبل من بينها تقاسم التحليلات عن البلد المعني ومناقشة المساهمات المقدمة من كل من القطاعين العام والخاص في حل أزمة الديون. وستشتمل أي عملية لإعادة تشكيل الديون جميع الديون ذات الصلة الخاصة منها وما تتعلق منها بنادي باريس. وبالإضافة إلى ذلك، سيمتنع الدائنون عن القيام بأي إجراء قانوني أو رفع أي دعاوى قانونية معلّقة ضد دولة ما في الوقت الذي تتعاون فيه من أجل حل أزمة ديونها. وهناك اقتراح آخر يدعو إلى أن تتحمل الحكومة المدينة تكاليف المستشارين القانونيين والماليين الذين تحتفظ بهم اللجنة التوجيهية وغير ذلك من النفقات. وأخيرا، ينبغي أن تتضمن وثائق السندات الجديدة أحكاما تتعلق بالعمل الجماعي، وأن تنص على تعيين أمناء

لحاملي السندات مما سيسهل عملية التوصل إلى اتفاق بشأن إعادة تشكيل المطالبات (انظر مجلس العلاقات الخارجية، المائدة المستديرة المعنية بالمخاطر التي تواجه البلدان (CFR 2000)، الفصل ٢).

٢٤ - وأثناء المناقشة التي دارت في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، نظر المديرون في الدور الذي يمكن أن يقوم به الصندوق في عمليات إعادة التفاوض بشأن الديون ورأوا ما يلي:

في حين رأى المديرون أن المبادئ المتعلقة بعمليات التفاوض بين المدينين والدائنين، بالصيغة المقترحة من مجلس العلاقات الخارجية، يمكن أن توفر نهجا واحدا من بين عدد من النُهُج التي يمكن اتباعها للتوصل إلى اتفاق تعاوني، فإنهم يرون بوجه عام أنه ليس من الملائم بالنسبة للصندوق أن يؤيد هذه المبادئ. وأكد معظم المديرين على أن مسؤولية عمليات التفاوض بشأن الديون تقع بالكامل على المدين والدائن، في حين ينبغي أن يتمثل الدور الرئيسي للصندوق في هذا الصدد في أن يحدد، مع العضو، الاحتمالات الخارجية للبلد في الأجل المتوسط، والمساعدة في تقدير ما إذا كانت شروط إعادة التشكيل المقترحة متسقة مع احتياجات التمويل الخاصة بالبرامج ومع القدرة المالية الخارجية للعضو على تحمل الدين في الأجل المتوسط. بيد أن بعض المديرين رأوا أنه ينبغي للصندوق أن يقوم بدور رئيسي أكبر في المفاوضات بين الدائن والمدين (''موجز أعده الرئيس بالنيابة ، الفقرة الثامنة'' في (صندوق النقد الدولي، IMF, 2001)).

٢٥ - وهناك مشكلة متأصلة فيما يتعلق بالقيام بعمل جماعي من أجل حل أزمة للدين مع دائنين متعددين: فكل من هؤلاء الدائنين سيرغب في أن يقوم الآخرون بالتضحية بقسط أكبر فيما يتعلق بتخفيف عبء الدين الممنوح للبلد الذي يواجه الأزمة لكي يعزز استعادة المبالغ التي يطالب بها. وكرد فعل يعود في جزء منه إلى ما يساور القطاع الخاص من قلق إزاء ''المعاملة المتساوية'' بين الدائنين الرسميين والدائنين من القطاع الخاص، فإن نادي باريس يضاعف من تدابير الشفافية، وافتتح في نيسان/أبريل ٢٠٠١ موقعا على شبكة الإنترنت يبين فيه الإجراءات المتعلقة بعملياته ويقدم فيه تفاصيل عن الترتيبات الحالية والسابقة لنادي باريس (انظر www.clubdeparis.org). وبالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى المناقشات السابقة التي نظمها معهد المالية الدولية مع قيادات نادي باريس عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، استضاف النادي اجتماعا في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١ مع ممثلي ثلاث منظمات من منظمات الدائنين الدولية التابعة للقطاع الخاص وهي معهد المالية الدولية، واتحاد أصحاب الأعمال التجارية في الأسواق الناشئة، واتحاد الدائنين في الأسواق الناشئة. وفي حين أصدر كل من نادي باريس (٢٠٠١) ومعهد المالية الدولية (٢٠٠١) بيانا صحفيا قصيرا عن الاجتماع كان من أهم ما تضمنه الإشارة إلى أنه سيجري عقد اجتماع آخر في خريف عام ٢٠٠١، فإن اتحاد أصحاب الأعمال التجارية في الأسواق الناشئة نشر بيانا أوفى (EMTA 2001, pp.5-6 and insert). واستمع الاجتماع إلى بيان إحاطة من نادي باريس عن موقعه الجديد على الشبكة الإلكترونية، وقام بالإضافة إلى ذلك بالنظر في الموضوعين التاليين:

- ''وركز الموضوع الثاني على استصواب إجراء المزيد من المشاورات الشاملة والمستمرة بين نادي باريس والقطاع الخاص. وبعد إجراء مناقشة وافية، أعرب الرئيس المشارك لنادي باريس ستيفان باليز عن رغبة النادي في إقامة اتصالات أفضل ذات اتجاهين مع

القطاع الخاص، ودعا إلى تقديم مقترحات بشأن هذه المشاورات ...

- ''... وأثار الموضوع الثالث، وهو المعاملة المتساوية، مناقشة حامية. وأوضح ممثلو نادي باريس بعض الجوانب المتعلقة بتاريخ هذا المبدأ والغرض منه، وقدموا تحليلهم لاستخدامه في باكستان في عام ١٩٩٩ وفي إكوادور في ١٩٩٩/٢٠٠٠. وأوضح مختلف ممثلي القطاع الخاص ما ينطوي عليه هذا المبدأ وتطبيقه من صعوبات ...''.

٢٦ - وواصل تقرير اتحاد أصحاب الأعمال التجارية في الأسواق الناشئة قوله إن مواصلة الحوار هي أمر بالغ الأهمية ''لأننا نعتبر أنه أمر رئيسي بالنسبة لعملية اتخاذ القرار في نادي باريس، سواء فيما يتعلق بفهم هذه العملية أو تحسينها''. ورأى التقرير كذلك ''أن هناك قضايا خطيرة تتطلب مزيدا من المناقشة'' فيما يتعلق بمبدأ المعاملة المتساوية، وأن جزءا كبيرا من الحوار في المستقبل سيتركز على هذه المسألة.

٢٧- وتتعلق إحدى القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسات بمختلف جولات المفاوضات المستقلة وإن كانت مترابطة ببعضها البعض والتي يجريها الطرف المدين مع مختلف فئات الدائنين من القطاعين العام والخاص، وبأنه ليس من الواضح دائما في هذه الجولات من الذي سيكفل مضي هذه العملية قدما على وجه السرعة، وأن شروط التخفيف من عبء الدين تلبي الاحتياجات المالية والاقتصادية والاجتماعية للبلد المعني، وأن هناك معاملة بالمثل مع الدائنين الآخرين. ودعا أحد النهج إلى السعي إلى تعزيز الدعم الذي يمكن أن يقدمه صندوق النقد الدولي إلى عملية إعادة هيكلة الديون دون أن يقوم موظفو الصندوق باتخاذ موقف مساند لأي مجموعة من الدائنين في أي عملية من عمليات التفاوض. وقد قدم الأمين العام اقتراحا في هذا الشأن (انظر الأمم المتحدة، FfD, 2000، الفقرة ١٢٥) إلى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية (انظر، الأمم المتحدة (FfD, 2001a and 2001b)). ويدعو الاقتراح إلى تعيين وسيط مستقل يساعده خبراء من صندوق النقد الدولي وخبراء آخرون ويكلف بمهمة ''وضع آلية تكفل معالجة جميع التزامات البلد من الديون الخارجية في نفس الوقت وبطريقة عادلة وكاملة، مع قيام المجتمع الدولي أو الدائنين الآخرين بتوفير الموارد الجديدة اللازمة''، وبعرض الاقتراح على المدين، وعلى مجموعة دائنيه، وغيرهم ممن تلزم موافقتهم من أجل إقرار هذا الاقتراح. ويمضي اقتراح الأمين العام إلى القول:

> ''ومن شأن استخدام هذه الآلية، التي يمكن أن يلجأ إليها في ظروف محددة بلد يتعاون أصلا مع صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية، أن يتيح الجمع بين لجان تمثل المصارف الدائنة وحملة الأسهم ونادي باريس والدائنين الرسميين الثنائيين الآخرين، حسب الاقتضاء، والحكومة المدينة. ... ويكمن الهدف المراد تحقيقه في كفالة النزاهة وتقليل المخاطر المالية بسرعة وتخفيض التكاليف التي يتحملها الدائنون وكذلك المدينون للتوصل إلى اتفاق نهائي لإعادة هيكلة الديون ... (ومن ثم،) فإنه لاستكمال المبادرات الأخرى التي تعد في الوقت الراهن، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لما تنطوي عليه آلية من النوع القائم على الوساطة من قيمة. ويمكن إتاحة هذه الآلية للبلدان المدينة كخيار إضافي طوعي لإعادة هيكلة الديون الآتية من الدائنين الثنائيين الخاصين والرسميين''.

المقترحات المتعلقة بالنهج الأخرى لحل مشاكل الديون

٢٨ - تفترض المقترحات التي أشير إليها حتى الآن وجود نهج تعاوني أساسا بين حكومة البلد الذي يواجه أزمة الدين وبين دائنيه. وقدم أيضا عدد من المقترحات الداعية إلى أن يقوم المجتمع الدولي بمعالجة أزمة ديون البلدان النامية بطرق متباينة قد يختلف بعضها كثيرا عن بعض النهج المستخدمة حاليا.

٢٩ - وقدم أحد هذه المقترحات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). ويرد في العديد من طبعات تقريره المعنون ''تقرير التجارة والتنمية''، والذي يدعو إلى أن يعتمد دوليا ''مبدأ الإعسار'' بالنسبة للدول السيادية، والذي يتم بمقتضاه إشعار أي حكومة بأن تفرض تجميدا مؤقتا على تكاليف خدمة ديونها الخارجية (وربما أيضا على تدفقات رؤوس أموالها الداخلية إلى الخارج). وبغية تجنب إساءة استخدام هذه السلطة، اقترح أن يقوم فريق خبراء مستقل يشكل لهذا الغرض بإجراء تقييم سريع لخطورة الحالة واتخاذ قرار بهذا الصدد.

٣٠ - ويهدف الاقتراح، في المقام الأول، إلى أن يتيح للمدين مهلة لالتقاط الأنفاس عن طريق وقف تدفق الموارد إلى خارج البلد خلال الفترة التي يمر فيها بالأزمة، وهو الأمر الذي قد يضاعف بشكل خطير من الثمن الذي يدفعه البلد في نهاية الأمر من أجل حل الأزمة، وبخاصة إذا كان البلد المدين قد حرر ميزان مدفوعاته تحريرا كاملا. وبعد فترة التجميد يطبق مبدأ الإعسار وفقا للمسار المعتاد المتعلق باعتماد برنامج للتكيف يكون مدعوما بالسيولة التي سيوفرها البنك الدولي، وربما من موارد أخرى، ثم يلي ذلك التفاوض بشأن عملية لإعادة هيكلة التزامات البلد إزاء مختلف الدائنين. وهذا الاقتراح في مجمله من شأنه أن ''يوحد بين الآليات الطوعية الرامية إلى تيسير إعادة هيكلة الديون عن طريق الاستعانة عند اللزوم بعمليات تجميد مؤقتة متفق عليها دوليا'' (انظر، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (UNCTAD 2001)، الجزء الثاني، الفصل السادس، الفرع واو).

٣١ - وقد أقرت الجمعية العامة في قراريها ٥٥/١٨٤ و ٥٥/١٨٦ بإمكانية زيادة الاستعانة بعمليات التجميد (الفقرتان ١٩ و ٢٢، على التوالي). وكانت عمليات التجميد أيضا موضع مناقشة في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي حيث تركز الاهتمام على أنواع المؤسسات التي قد يلزم فيها فرض عملية تجميد بصورة غير طوعية، وعلى محاسن ومساوئ تحديد إطار واضح للحالات التي يمكن اللجوء فيها إلى عمليات التجميد (انظر صندوق النقد الدولي (IMF 2000)).

٣٢ - والمبادئ الدولية بالصيغة التي تجسدها حاليا سياسة صندوق النقد الدولي تتيح أيضا بعض الخيارات لمعالجة الحالات التي يجري فيها تناول أزمة ما بصورة يعوزها الاتساق، وبخاصة حينما لا يسعى الدائنون الخاصون إلى التعاون مع المدين لحل أزمته. وفي حالة كتلك يجوز لصندوق النقد الدولي أن يتعاون مع البلد المدين في السعي إلى التوصل إلى حل لأزمته وإلى ''الإقراض بالمتأخرات''، أي الإقرار رسميا بتراكم المتأخرات المستحقة لدائنين غير المتعاونين في حين يقوم صندوق النقد الدولي نفسه بتوفير موارد النقد الأجنبي لهذا البلد.

٣٣ - ويدعو اقتراح آخر إلى الاستعاضة عن المفاوضات المتعلقة بإعادة هيكلة الديون بعملية تحكيم. وقد قدم هذا الاقتراح في جلسات استماع عقدتها اللجنة التحضيرية مع المجتمع المدني يومي ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وعلق عليه عدد من أعضاء الوفود والمشتركين من أفراد المجتمع المدني (انظر، الأمم المتحدة (FfD, 2001 a)، الفقرات ٨٠-١٠٠). وطرحت هناك حجة مؤداها أن إجراءات الفصل التاسع المتعلقة بإعلان الإفلاس المعمول بها في المحالس

البلدية بالولايات المتحدة الأمريكية يمكن الأخذ بها في الظروف الدولية. وقيل إن هذه الإجراءات الخاصة بالولايات المتحدة تستهدف حماية حقوق كل من حقوق الدائنين والصلاحيات الحكومية إزاء المدين والتي تمتد لتشمل حماية السكان المشمولين برعاية الحكومة. على أنه في حين تخضع عملية تسوية حالة الإفلاس التي يعلنها أحد المجالس البلدية في الولايات المتحدة لإشراف المحكمة، ليست هناك مؤسسة مماثلة على المستوى العالمي بالنسبة للبلدان المدينة. ويقترح، بدلا عن ذلك، أن يشكل فريق تحكيم لهذا الغرض يقوم الدائنون والمدين بترشيح عدد متساو من المحكِّمين للاشتراك فيه، ويقوم الفريق نفسه باختيار محكِّم إضافي لترجيح كفة الأصوات. وسيقوم فريق التحكيم بجمع المعلومات من جميع أصحاب المصلحة المعنيين في البلد، بمن في ذلك المواطنون، ويتم ذلك، على سبيل المثال، من خلال منظمات المجتمع المدني. واقترح أيضا أن تقوم الأمم المتحدة بدور الميسِّر في عملية التحكيم، وبتلقي طلبات التحكيم وتنظيم ترشيح المحكمين (انظر Raffer, 2001).

٣٤ - وكشفت لجنة حقوق الإنسان صراحة عن بعض الروابط بين حقوق الإنسان ومشاكل الديون. وقامت اللجنة، في قرارها ٢٠٠١/٢٧، بما يلي:

- أكدت أن ممارسة الحقوق الأساسية لسكان البلدان المدينة في الحصول على الغذاء، والمسكن، والملبس، والعمل، والتعليم، والخدمات الصحية، والتمتع ببيئة صحية لا يجوز أن تخضع لتطبيق سياسات التكيف الهيكلي وبرامج النمو والإصلاحات الاقتصادية الناشئة عن ديونها الخارجية (الفقرة ٧)؛
- أعادت تأكيد رأيها القائل بأنه من أجل إيجاد حل مستديم لمشكلة الديون، يلزم إجراء حوار سياسي بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، في إطار منظومة الأمم المتحدة، على أساس مبدأ تقاسم المصالح والمسؤوليات (الفقرة ١٨).

٣٥ - وفي الاجتماع الاستشاري الإقليمي المعني بتمويل التنمية في منطقة أفريقيا، المعقود في أديس أبابا في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أيد وزراء المالية الأفريقيون اقتراحين مقدمين من الأونكتاد. ويدعو الاقتراح الأول إلى إنشاء ''هيئة مستقلة لا تخضع أكثر مما ينبغي لتأثير مصالح الدائنين'' الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD,1998)، استعراض عام، الفرع المعنون ''التنمية الأفريقية من منظور مقارن''، الفقرة التاسعة، تقوم بدراسة حالة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل التي ترزح تحت عبء الديون فيما يتعلق بقدرتها على تحمل الديون، وأهليتها للتمتع ببرامج خفض الديون، ومقدار خفض الدين المسموح به، والمشروطية، وطرائق توفير الأموال من مصادر متعددة الأطراف وغيرها من الأموال المطلوبة. أما الاقتراح الثاني فيدعو إلى أن يكون هناك تعليق متفق عليه لمدفوعات خدمة الدين التي تدفعها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بدون أن تحسب عليها فوائد أثناء فترة الوقف الاختياري والتي ينبغي أن تستمر إلى أن يقدم الفريق توصياته. وأعلن وزراء المالية في بيانهم الوزاري (الأمم المتحدة (FfD, 2001)، المرفق) ما يلي:

''ونطلب أيضا من شركائنا في التنمية إعلان وقف اختياري على سداد مبالغ خدمة الدين، بما في ذلك الفائدة المتراكمة، بما يتيح للبلدان الأفريقية إيجاد حلول دائمة لمشاكل ديونها. ونطلب أيضا من مجتمع المانحين النظر جديا في فكرة إحالة مسألة قدرة أفريقيا على دفع الديون إلى هيئة مستقلة مكونة من أشخاص بارزين مطلعين على المشاكل المالية والاجتماعية ومشاكل التنمية. ويتم اختيار هؤلاء الأشخاص باتفاق متبادل بين الدائنين والمدينين على أن يلتزم الدائنون بالنظر في إلغاء الديون التي ستعتبر ديونا يستعصي سدادها'' (الفقرة ١٢).

٣٦ - وفي ختام الدورة الثانية للجنة التحضيرية، أدرج الرؤساء المشاركون عددا من الاقتراحات (الأمم المتحدة، FfD, 2001a)، المرفق الأول) التي رأوا أن بعض أعضاء اللجنة التحضيرية مهتمون بمواصلة النظر فيها. وكان من بين هذه الاقتراحات ''اقتراح يدعو إلى أن تنشئ البلدان المدينة 'ناديا للمدينين' وأن تتفاوض بشأن شروط تخفيف عبء ديونها مجتمعة عوضا عن مناقشة كل حالة على حدة'' (الفقرة ٢١، ''مجالات توافق الآراء''، الفقرة الثالثة عشرة).

الحواشي

(١) قامت الحكومات أيضا، بموافقة ضمنية أو صريحة من الدائن، بتخفيض ديونها من خلال صكوك لمقايضة الدين إما بالاستثمار في أسهم رأس المال أو بالتعهد بالتزامات بتخصيص نفقات عامة محلية لأغراض البيئة أو الأغراض الاجتماعية.

(٢) من الواضح أن كيفية تعريف مفهوم ''التمتع بمقومات الاستمرار'' من الناحية العملية لا يزال قيد المناقشة. وبالإضافة إلى ذلك، فأيا كان التعريف المستخدم، فإن تطبيقه الفعلي يعتمد على التوقعات والافتراضات الاقتصادية بشأن التجارة الدولية والتدفقات المالية للبلد المدين وعمليات تقييم الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية الداخلية في الحاضر وفي المستقبل المتوسط الأجل.

(٣) مع أن هذه المحاولة استهدفت إدراج طائفة واسعة من المواد في هذه المذكرة، فإن المنشورات في هذا المجال واسعة النطاق، ولذلك فليس من المؤكد أنه جرى تحديد كل المقترحات القائمة.

(٤) في إطار عملية المبادرة المعززة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبعد فترة تستغرق عدة سنوات يبرهن فيها البلد الذي يتعرض للأزمة على التزامه بالتكيف الاقتصادي الكلي وبالحد من الفقر، فإنه يصل إلى ''مرحلة اتخاذ القرار''، التي يتم فيها تقديم التزامات متسقة بتوفير الموارد المناسبة لتخفيف عبء الدين بوجه عام. وبعد فترة أخرى يتم فيها دعم ''سجل متابعة'' السياسات السليمة، يتم منح التخفيف الكامل لعبء الدين والذي يطلق عليه ''مرحلة الإنجاز'' (انظر IMF, 2000 a).

(٥) شارك في تنظيم الاجتماع المنظمة الدولية لتخفيف عبء الدين (وهي منظمة لا تستهدف الربح، تمولها حكومات الدانمرك والسويد وسويسرا والنمسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وإدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة (انظر HIPC Finance Ministers, 2001).

(٦) هذه البلدان هي البلدان المنخفضة الدخل التي يتم إقراضها من البنك الدولي حصرا عن طريق المؤسسة الإنمائية الدولية ذات الشروط التساهلية بدرجة عالية.

(٧) قدم الوزراء مقترحات محددة فيما يتعلق ببناء القدرات في مجالات المؤسسات، والإدارة التنفيذية لتمويل التنمية، وإعادة التفاوض بشأن الديون، ووضع سياسات جديدة للتمويل، والتنبؤ في مجال الاقتصاد الكلي، وبرامج الحد من الفقر، والتحليل المحوسب لمدى استمرار القدرات المالية.

(٨) في اجتماع وزراء مالية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، المشار إليه أعلاه حث الوزراء أيضا المجتمع الدولي على إيلاء مزيد من الاعتبار للصدمات التي تتعرض لها الاقتصادات، وذلك بطريقتين:

١ - الأخذ بطائفة من التدابير الجديدة للتصدي لتلك الصدمات (التمويل الطارئ المسبق والتمويل التعويضي السريع؛ والتعجيل بتنفيذ توصيات فرقة عمل البنك الدولي المعنية بإدارة المخاطر المتعلقة بالسلع؛ وتعزيز آليات التأمين من قبيل آليات وكالة الكمنولث لإدارة المخاطر، وإتاحة المزيد من القدرة على التنبؤ والاستقرار فيما يتعلق بتدفقات المعونة من المانحين) بدلا من السعي إلى مدفوعات إضافية من الهبات المقدمة من المانحين أو القروض المتعددة الأطراف، والتي تكون دائما غير كافية ويتأخر الحصول عليها (الفرع أولا، الفقرة ١)؛

٢ - مراعاة الصدمات من خلال التفسيرات التي تتوخى مزيدا من المرونة لعملية الامتثال للمشروطية (الفرع أولا، الفقرة ٢).

(٩) انظر أيضا المذكرة التقنية رقم ٨ (A/AC.257/27/Add.8) المعنونة ''المقترحات القائمة بشأن الحيلولة دون وقوع أزمة مالية، بما في ذلك تشغيل نظم الإنذار المبكر وتحقيق الشفافية والقدرة على التنبؤ في الأسواق المالية الدولية''، الفرع المعنون ''دور القطاع الخاص في منع الأزمات''.

المراجع

قائمة الإحالات

Cheru, Fantu (2001). مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: تقييم من منظور حقوق الإنسان لورقات استراتيجية الحد من الفقر، تقرير مقدم إلى لجنة حقوق الإنسان من الخبير المستقل المعني بآثار سياسات التكيف الهيكلي والديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .E/CN.4/2001/56

Council on Foreign Relations Roundtable on Country Risk (CFR, 2000). Identifying risks, strategies and policy implications. New York. September (available at http://www.foreignrelations.org).

Emerging Markets Traders Association (EMTA, 2001). EMTA Bulletin, vol. 2001, No. 2 (second quarter) (available on the Internet at http://www.emta.org/ bulletin/ 2qtr01.pdf).

Group of 7 (G7), Heads of State and Government (2001). G7 statement. Genoa, 20 July (available on the Internet at http://www.g7.utoronto.ca/g7/ summit/2001 genoa/g7statement.html).

Group of 7 (G7), Finance Ministers (2001). Strengthening the international financial system and the multilateral development banks. Report transmitted by G7 Finance Ministers to the Heads of State and Government. Rome, 7 July (available on the Internet at http://www.g7.utoronto.ca/ g7/finance/fm010707.htm).

HIPC Finance Ministers (2001). Declaration of the Fourth HIPC Ministerial Meeting. London, 5 June (available on the Internet at http://www.dri.org.uk).

Institute of International Finance (2001). Paris Club meets with leaders of private finance. Press release. Paris, 3 April (available on the Internet at http://www.iif.com/press/pressrelease.quagga? id=3).

Intergovernmental Group of Twenty-four (G24) (2001). Communiqué. Washington, D.C., 28 April (see IMF Survey, 7 May 2001, pp. 153-157).

International Monetary and Financial Committee (IMFC, 2000). Communiqué. Washington, D.C., 16 April (see IMF Survey, 24 April 2000, pp. 119-123).

_____ (2000a). Communiqué. Prague, 24 September (see IMF Survey, 9 October 2000, pp. 314-317).

_____ (2001). Communiqué. Washington, D.C., 29 April (see IMF Survey, 7 May 2001, pp. 136-140).

_____, and Development Committee (2001). Communiqué. Washington, D.C., 29 April (see IMF Survey, 7 May 2001, pp. 144-145).

International Monetary Fund (IMF, 2000). Involving the private sector in the resolution of financial crises — Standstills — Preliminary considerations. Washington, D.C., 5 September (available on the Internet at http://www.imf.org/external/np/pdr/ sstill/2000/eng/index.htm).

_____ (2000a). The logic of debt relief for the poorest countries. IMF Issues Brief 00/07. Washington, D.C., September (available on the Internet at http://www.imf.org/external/np/exr/ib/2000/ 092300.htm).

_____ (2001). Involving the private sector in the resolution of financial crises: restructuring international sovereign bonds, Washington, D.C., January (available on the Internet at http:// www.imf.org/external/pubs/ft/series/03/index. htm).

_____ (2001a). Investor relations programmes: report of the Capital Markets Consultative Group (CMCG) Working Group on Creditor-Debtor Relations. Washington, D.C., 15 June (available on the Internet at http://www.imf.org/external/np/ cmcg/2001/eng/061501.htm).

Organization of African Unity (OAU, 2001). A New African Initiative: Merger of the Millennium Partnership for the African Recovery Programme (MAP) and Omega Plan. Lusaka, 11 July (available on the Internet at http://www.dfa.gov.za/events/ afrinit.htm).

Paris Club (2001). The Paris Club meets with representatives of the private sector. Press release. Paris, 3 April (available on the Internet at http:// www.clubdeparis.org/rep_upload/010419 p.pdf).

Raffer, Kunibert (2001). Arbitration to solve the debt problem. In Financing for Development: Proposals from Business and Civil Society, Barry Herman, Federica Pietracci and Krishnan Sharma, eds. Tokyo: United Nations University Press.

الأمم المتحدة، اللجنة التحضيرية للحدث الحكومي الدولي رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية (FfD, 2000). تقرير الأمين العام المقدم إلى اللجنة التحضيرية للحدث الحكومي الدولي رفيع المستوى المعني بتمويل التنمية. A/AC.257/12، المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

_____ (FfD, 2000a). تمويل التنمية، جلسات استماع مع المجتمع المدني، معقودة في ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠: موجز للبيانات الملقاة في الجلسات والمناقشات الدائرة فيها A/AC.257/18، المؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

_____ (FfD, 2001). تقرير الاجتماع الاستشاري الإقليمي المعني بتمويل التنمية في منطقة أفريقيا، والاجتماع التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، ، أديس أبابا، ١٥-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. A/AC.257/14، المؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

_____ (FfD, 2001a). البيان المشترك، المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١ الذي أدلى به الرئيسان المشاركان في ختام الدورة الثانية للجنة التحضيرية للحدث الدولي، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٢٨ (A/55/28/Add.1)، المرفق الأول.

_____ (FfD, 2001b). بيان مشترك أدلى به رئيسا اللجنة في ٨ أيار/مايو ٢٠٠١، في ختام الجزء الأول من الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٢٨ باء (A/55/28/Add.2)، المرفق الأول. (يمكن الاطلاع على نص غير محرر على الإنترنت على العنوان (http://ww.un.org/esa/ffd/0501joint_statement.htm).

_____ مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (LCD, 2001). برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا A/CONF.191/11 ، الذي اعتمد في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١.

الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان (HR, 2001). آثار سياسات التكيف الهيكلي والديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: القرار ٢٠٠١/٢٧، الذي اتخذ في ٢٠ نيسان/أبريل E/2001/23 (Part I)-E/CN.4/2001/167 (Part I))، الفصل الثاني، الفرع ألف.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 1998)، تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٨، رقم المبيع E.98.II.D.6.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2001). تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠١. رقم المبيع E.01.II.D.10.

الأمم المتحدة، الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، (Zedillo, 2001)، التقرير التقني للفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية (Zedillo Panel)، مستنسخ بوصفه مرفق رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة. A/55/1000، المؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

مراجع أخرى

Abrego, Lisandro, and Doris C. Ross (2001). Debt relief under the HIPC Initiative: context and outlook for debt sustainability and resource

Development Conference on Debt Relief, 17 and 18 August 2001, Helsinki.

Institute of International Finance (IIF, 2001). Principles for private-sector involvement in crisis prevention and resolution. Washington, D.C., January (available on the Internet at http://www.iif.com).

International Councils of Securities Associations (2001). Communiqué of the 14th Annual General Meeting, 2001, Paris, France (available on the Internet at http://www.icsaintl.com/html/april_01_communique.html).

International Monetary Fund and World Bank (2001). 100 per cent debt cancellation? a response from the IMF and the World Bank. Issues Brief 01/07. Washington, D.C., July (available on the Internet at http:// www.imf.org/external/np/exr/ib/2001/ 071001.htm).

Kaiser, Juergen (2001). Debt management à la Louis XVI: a short promenade through the programme and practice of the Paris Club. Erlaßjahr 2000, Siegberg, Germany (unpublished manuscript).

Morrissey, Oliver (2001). Pro-poor conditionality for aid and debt relief in East Africa. Presented to WIDER Development Conference on Debt Relief, 17 and 18 August 2001, Helsinki.

Muwanga-Zake, E.S.K. and Steven Ndhaye (2001). The HIPC debt relief initiative: Uganda's experience. Presented to WIDER Development Conference on Debt Relief, 17 and 18 August 2001, Helsinki.

Northover, Henry (2001). The human development approach to debt sustainability analysis for the world's poor. CAFOD (Catholic Agency for Overseas Development), London, 14 April (unpublished manuscript).

Pettifor, Ann, Thomas Bronwen and Michela Telatin (2001). HIPC: Flogging a dead process: need for a new, independent and just debt workout for the poorest countries. Jubilee Plus, London, July (available on the Internet at http://www.jubileeplus.org/ analysis/reports/flogging _process_text.htm).

Selvaggio, Kathleen, with Fr. Pete Henriot, SJ (2001). From Debt to Poverty Eradication. CIDSE (International Cooperation for Development and Solidarity), Brussels and Caritas Internationalis, Vatican City. June.

flows. Presented to World Institute for Development Economics Research (WIDER) Development Conference on Debt Relief, 17 and 18 August 2001, Helsinki.

Asociación Nacional de Economistas y Contadores de Cuba (2001). HIPC initiative for poverty reduction. Distributed at the third session of the FfD Preparatory Committee, 2-8 May.

Drop the Debt (2001). Reality Check: The Need for Deeper Debt Cancellation and the Fight Against HIV/AIDS. London, 10 April (available on the Internet at http://www.dropthedebt.org/reports/ realitycheck).

Emerging Markets Traders Association (EMTA, 2001). Burden-sharing in 2001: now is the time to reform the Paris Club. New York, 13 February (available on the Internet at http://www.emta.org/emarkets/ burden5.pdf).

European Network on Debt and Development (2001). Debt reduction for poverty eradication in the least developed countries: analysis and recommendations on LDC debt. Presented to WIDER Development Conference on Debt Relief, 17 and 18 August 2001, Helsinki.

Group of 7 (G7), Finance Ministers (2001). Debt relief and beyond. Report transmitted by G7 Finance Ministers to the Heads of State and Government. Genoa, 21 July (available on the Internet at http://www.g8italy.it/ _en/docs/IHGZY155.htm).

Group of 8 (G8), Heads of State and Government (2001). Communiqué. Genoa, 22 July (available on the Internet at http://www.g8italy.it/_en/docs/ XGKPT170. htm).

Group of 8 (G8), Italian Presidency (2001). Italian Presidency document: beyond debt relief. Genoa, July (available on the Internet at http://www.esteri.it/g8/ docum01.htm).

Gunter, Bernhard G. (2001). What's wrong with the HIPC Initiative and what's next? Presented to WIDER Development Conference on Debt Relief, 17 and 18 August 2001, Helsinki.

Hanmer, Lucia and Ruth Shelton (2001). Sustainable debt: what has HIPC delivered? Presented to WIDER Development Conference on Debt Relief, 17 and 18 August 2001, Helsinki.

Hjertholm, Peter (2001). Debt relief and the rule of thumb: analytical history of HIPC debt sustainability targets. Presented to WIDER

Serieux, John (2000). Journeys through the debt pipeline: perspectives on the debt-relief experience of five countries. In Journeys Just Begun: From Debt Relief to Poverty Reduction, Roy Culpeper and John Serieux, eds. Ottawa: North-South Institute.

Ter-Minassian, Teresa, and others (2001). Debt relief in HIPCs: fiscal policy issues 1. Presented to WIDER Development Conference on Debt Relief, 17 and 18 August 2001, Helsinki.

الأمم المتحدة، اللجنة التحضيرية للحدث الدولي الرفيع المستوى المشترك بين الحكومات المعني بتمويل التنمية (FfD, 2000b). تقرير الاجتماع الاستشاري الإقليمي المعني بتمويل التنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، جاكرتا، ٢ إلى ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠. A/AC.257/13، المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

_____ (Ffd, 2000c). تقرير الاجتماع الاستشاري الإقليمي المعني بتمويل التنمية في منطقة أوروبا، جنيف، ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. A/AC.257/15، المؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

_____ (FfD, 2000d). تقرير المشاورة الإقليمية بشأن تمويل التنمية في منطقة غربي آسيا، بيروت، ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. A/AC.257/16، المؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

_____ (FfD, 2000e). تقرير المشاورة الإقليمية المعنية بتمويل التنمية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بوغوتا، ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. A/AC.257/17، المؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

_____ (FfD, 2001c). تجميع المبادرات أو المواضيع المقدمة من الحكومات: مذكرة من الأمين العام A/AC.257/23، المؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١، و Add.1، المؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١.